الاتحـــاد الدولـــــي للاتصـــــالات

المؤتمـــر العالمـــي لتنميـــة الاتصـــــالات
لعام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 – 27 مارس 2002

الوثيقـــة A-73
25 فبراير 2002
الأصل: بالفرنسية

البند 3 من جدول الأعمال

اللجنة 4

ألكاتل

مســـاهمة في أعمـــال المؤتـــمر

اقتراحات من أجل إدخال تكنولوجيات جديدة مستدامة للمعلومات والاتصالات

مقدمـــة

هناك وعي متزايد بأن الفجوة الرقمية القائمة بين السكان الذين يستطيعون النفاذ إلى التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات وبين السكان الذين لا يستطيعون ذلك يمكن أن تزداد اتساعاً.

وفي السنوات الأخيرة، شرعت كل الأطراف الفاعلة المعنية، بما فيها المؤسسات العامة الدولية والحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في حشد جهودها لاقتراح أهداف واستراتيجيات ترمي إلى تحويل المخاطر إلى فرص مواتية.

وإلى عهد قريب كان الهدف الرئيسي الذي ما زال إلى يومنا هذا بعيد المنال في البلدان النامية هو إتاحة الهاتف بأثمان ميسرة في الجزء الأعظم من القطر؛ أما الآن، فإن السؤال المطروح هو كيف يمكن تقديم خدمات إنترنت مفيدة وموائمة لكل الأطراف المعنية بالتنمية على الصعيد المحلي.

وقد اشتركت ألكاتل ميدانياً، بالتعاون مع شركاء محليين كثيرين، في عدة تجارب سمحت بتحديد العوامل الرئيسية اللازمة لنجاح نهج جديد "لسد الفجوة الرقمية".

أولاً– عرض للسمات المميزة لبيئة الاتصالات في البلدان النامية

مراعاة السمات التي تميز حالة البلدان النامية ضمان للنجاح في إقامة وسائل مستدامة للاتصال. وترد في إطار النقاط التالية قائمة بهذه السمات:

- **النقطة رقم 1: كبح الاستثمار**

يدل الازدهار الذي لقيته المهاتفة المتنقلة على أن من الممكن الإفراج عن استثمارات عندما توجد قواعد تنظيمية محابية وعرض للخدمات يوافق أوجه الاستخدام المحلية.

غير أن الافتقار في كثير من البلدان ذات الاقتصاد الانتقالي إلى الاتساق بين عملية التحرير من ناحية وعملية الخصخصة من ناحية أخرى يفرض قيوداً صارمة على المشغلين القائمين أو الوافدين الجدد حسبما كانت الحالة.

ويجدر بالملاحظة أخيراً أن الانخفاض الشديد في الدخول الدولية للمشغلين الحاليين في أقل البلدان نمواً يقلل إلى حد بعيد من قدرتهم الاستثمارية في الأجل القصير.

- **النقطة رقم 2: النفاذ الشامل**

إن القيام بعملية التحرير في الوقت الذي تقل فيه الكثافة الهاتفية في كثير من الأحيان عن 5% يؤدي إلى طرح المشكلة الأساسية فيما يتعلق بتمويل إتاحة فرص النفاذ إلى المهاتفة والإنترنت لأكبر عدد من الناس. وسبب ذلك قلة ربحية الأموال المستثمرة في المناطق الريفية التي يعيش فيها سكان متفرقون منخفضو الدخل.

- **النقطة رقم 3: تلبية الطلب**

يدل تشبع معظم شبكات المهاتفة الثابتة والولع بخدمات الاتصالات المتنقلة على أن هناك في نفس الوقت طلباً كبيراً على خدمات الاتصالات وأن هذا الطلب يمكن تلبيته شريطة أن يقابله عرض موائم (مثل إتاحة فرص النفاذ للمجتمع المحلي في المناطق الأقل ربحية).

- **النقطة رقم 4 : أسباب وجود خدمات الاتصال**

إن توفير وسائل الاتصال الكافية يتيح التخفيف إلى حد ما من أوجه النقص في البنى التحتية، وذلك عن طريق الحد من الحاجة إلى الانتقال والسماح باستخدام وسائل النقل المحدودة المتاحة على نحو أفضل.

وينبغي إذن النظر إلى وسائل الاتصال القريبة بوصفها قوة دافعة حقيقية لعملية التنمية المحلية لا في المجال الاقتصادي فحسب، ولكن في المجالات ذات الأولوية للصحة والتعليم كذلك.

- **النقطة رقم 5: قدرة الأطراف الفاعلة المحلية على الابتكار والمبادرة**

كثيرون هم أصحاب المشاريع الذين ينتهزون الفرصة التي تتيحها تكنولوجيات الاتصالات الجديدة ليحشدوا جهودهم الميدانية لإنتاج محتوى معلوماتي ذي قيمة مضافة كبيرة على الصعيد المحلي.

ومن ناحية المنتفعين، ينبغي أن يلاحظ ولع الشباب بالإنترنت وقدرة غير المتعلمين على التعلم وبصفة عامة وجود تشابه واضح بين طرق حياة المجتمع المحلي وبين الإمكانيات التي تتيحها الإنترنت في مجال الربط الشبكي.

ثانياً– إقامة وسائل اتصال ميدانية

ينبغي في الوقت الذي يستمر فيه تنفيذ الخطط الاستراتيجية القائمة الشروع في تنفيذ مشاريع واسعة النطاق في مجال البنى التحتية والخدمات. ولإنجاز هذه المهمة الطموح ينبغي مواجهة مشاكل عديدة، وبوسع قطاع التنمية بالاتحاد الدولي للاتصالات أن يسهم في ذلك إسهاماً حاسماً.

- **المشكلة رقم 1: بنية الشبكة**

ينبغي للبنية الحالية لـــ "لبوب" الشبكات أن تتطور لضمان انتقال تدفق البيانات المتزايد على نحو مطرد. وينبغي أن يتم هذا التطور بالتدريج بحيث يمكن المحافظة على الاستثمارات القائمة وأن تضمن للخدمات المقدمة درجة كافية من الجودة. ومما هو جدير بالملاحظة أن شبكة النفاذ التي هي أهم حلقة في سلسلة القيمة ينبغي أن تحظى بالعناية الفائقة، وخاصة فيما يتعلق بموارد الدخل وتوفير فرص النفاذ الشامل.

الاقتراح رقم 1: يستطيع قطاع التنمية بالاتحاد الدولي للاتصالات أن يؤدي دوراً استشارياً لدى المشغلين القائمين بأن يساعدهم على تحديد أنسب البنى الشبكية للسياق الخاص بهم ولأهداف التنمية التي يتوخونها.

- **المشكلة رقم 2: السياسات التنظيمية**

نظراً للتنوع الشديد في بيئات الاتصال من بلد إلى آخر (من حيث الكثافة الهاتفية ومستوى التنمية الاقتصادية وحالة التحرير الاقتصادي وما إلى ذلك)، فإنه ينبغي أن يكون لكل بلد سياسة تنظيمية "مصممة حسب حالته" وتضمن التنمية المتسقة لوسائل الاتصال بما في ذلك إتاحة النفاذ الشامل بأن تخصص مكانا لجميع الأطراف الفاعلة والمنتفعين المعنيين على قدم المساواة.

الاقتراح رقم 2: يستطيع قطاع التنمية بالاتحاد الدولي للاتصالات أن يتعاون مع الهيئات التنظيمية والحكومات وممثلي المؤسسات المالية الدولية بغية ضمان تنسيق أفضل لعمليات التحرير الاقتصادي من ناحية وعمليات الخصخصة من ناحية أخرى في كل من البلدان المعنية.

- **المشكلة رقم 3: الخدمات والمحتوى**

ليس من الممكن استحداث التكنولوجيات الجديدة للاتصالات على نطاق واسع وعلى نحو مستدام إلا إذا توافرت الخدمات الموائمة وتوافر المحتوى المعلوماتي الذي له قيمة مضافة كبيرة على الصعيد المحلي. ويستلزم هذا من بين أمور أخرى "إعادة اختراع استخدام الإنترنت" بحق حتى تكون متاحة لأكبر عدد ممكن من الناس.

الاقتراح رقم 3: يستطيع قطاع التنمية بالاتحاد الدولي للاتصالات أن يؤدي دور الجهاز الحاضن للمشاريع التجريبية عن طريق إعداد المبادرات المحلية التي تفي بالمعايير المذكورة أعلاه، وإقامة الصلات بين الأطراف الفاعلة للمشروع وبين الجهات المانحة العامة، وتبسيط الدروس المستخلصة من هذه التجارب.

- **المشكلة رقم 4: القدرات الاستثمارية**

ما زالت سياسات الاستثمار المتبعة حتى يومنا هذا في سياق احتكاري تسترشد بمنطق يقوم على "التكاليف". أما الآن، فإنه يجدر بالأحرى اتباع منطق يقوم على العوائد. ومعنى هذا أن تحدد في المقام الأول الخدمات التي ينبغي اقتراحها على المستخدمين، وتقدير العوائد الملازمة التي سيجنيها المشغلون، ووضع خطة تجارية على قدر كاف من الجاذبية بالنسبة للمستثمرين من القطاع العام والقطاع الخاص. غير أنه ينبغي أن يلاحظ من الناحية الأخرى أن التكنولوجيات الجديدة للاتصالات تسمح بتقديم خدمات عديدة ذات قيمة مضافة بالنسبة للهاتف الأساسي، وبذلك تحسن العائد من الاستثمار في البنى التحتية للاتصالات.

الاقتراح رقم 4: وبناء على ذلك، يستطيع قطاع التنمية بالاتحاد الدولي للاتصالات بذلك أن يؤدي دوراً مفيداً في التشجيع على اتباع سياسات استثمارية جديدة عن طريق تسهيل إنشاء صناديق استثمارية مخصصة للتكنولوجيات الجديدة، والترويج لزيادة المعونات العامة للتنمية لصالح الاستثمارات في هذا المجال ذاته، ومساعدة الهيئات التنظيمية والحكومات على إقامة آليات لتمويل إتاحة فرص النفاذ الشامل للجميع.
كما يستطيع قطاع التنمية بالاتحاد الدولي للاتصالات أن يعزز السياسات الرامية إلى الانتفاع الأمثل بالاستثمارات بأن يسهل الشراكات بين الجهات المانحة من القطاع العام والقطاع الخاص، وذلك مثلاً عن طريق تقاسم مخاطر وفوائد البنى التحتية.
ومن الممكن أخيراً لقطاع التنمية بالاتحاد الدولي للاتصالات أن يروج للتكنولوجيات الجديدة للاتصالات بوصفها أداة للتنمية ومكافحة الفقر في إطار برامج التعليم والصحة والإدارة السليمة.

- **المشكلة رقم 5: التدريب**

تنمية الكفاءات المحلية المتخصصة في مجال بنى الشبكات، وبرامج الحاسوب، والتنظيم، وما إلى ذلك، أمور لا غنى عنها لضمان إقامة وسائل اتصال موائمة لإقامة مستدامة. ومن ناحية أخرى ينبغي توعية المستخدمين المحتملين والأطراف الفاعلة في المجال الاقتصادي والسكان المحليين باستخدام التكنولوجيات الجديدة بغية الإفادة منها إفادة كاملة.

الاقتراح رقم 5: يستطيع قطاع التنمية بالاتحاد الدولي للاتصالات أن يدعم إنشاء مراكز محلية للتدريب بالشراكة مع القطاع الخاص (مثل مراكز التميز). ومن الممكن لبرامج التدريب ألا تقتصر على الجوانب التقنية فتنفذ أيضاً على نحو مفيد في مجالات إدارة التسويق والتنظيم.

كما يستطيع قطاع التنمية بالاتحاد الدولي للاتصالات أن يشجع ويدعم التوعية العامة التي تتناول استخدام فوائد التكنولوجيات الجديدة من أجل التنمية المحلية.

ثالثاً– النتيجة المستخلصة

سد الفجوة الرقمية مسألة استراتيجية بالنسبة للبلدان النامية، ولكنها تعني جميع الأطراف المشتركة في عالم المعلومات والاتصالات سواء في ذلك المؤسسات العامة والمسؤولون في القطاع الخاص والقطاع المدني. ولمواجهة هذه المشكلة يستطيع قطاع التنمية أن يؤدي دوراً أساسياً في حفز مجموعات الأطراف الفاعلة وتنسيق سياسات تنمية وسائل الاتصال.

_____